الفصل الخامس

شكل الحكومة ودستورها

شكل الحكومة ودستورها

توطئة – صلة الحجاز بنجد – التعليلات الاساسية للحجاز – التعديلات الدستورية – نظام توحيد اجزاء المملكة – الوضع الراهن .

توطئـــة

تتألف المملكة العربية السعودية من مقاطعات انضمت الى املاك الملك عبد العزيز او انضوت تحت لوائه ، بالفتح تارة وبالالتحاق طوراً وبعوامل اخرى . ويمكن ارجاع المقاطعات المؤلفة لها الى مجموعتين : الاولى كانت تعرف باسم السلطنة النجدية وملحقـاتها ؛ والثانية كانت تعرف باسم المملكة الحجازية .

فالسلطنة النجدية تكونت بعد جهاد طويل وعراك مستمر بين الملك عبد العزيز في ايام قيامه الاولى عام ١٣١٩هـ (١٩٠١م) وبين الحكام والامراء المحليين الذين لم يكن لهم حول ولا طول الا في دائرة ضيقة محصورة . اتخذ الملك بلدة الرياض عاصمة لملكه وشرع في توسيع رقعة سلطنته عاماً بعد عام وضم حلقة وراء حلقة ، وكانت السلطنة تتمطى وتتسع كتموجات مركزية مبتعدة عن النقطة المركزية شيئاً فشيئاً حتى امست الحلقة الكبرى الواسعة تلاطم بقوسيها مياه الخليج الفارسي شرقاً ومياه البحر الاحمر غرباً .

لاشك ان اعظم حلقة في سلسلة اعمال الملك عبد العزيز هي قصة

استخلاصه الحجاز وضمه الى املاكه في اواسط عام ١٣٤٤هـ (١٩٢٦). وكانت المملكة الحجازية اذ ذاك معروفة باسم [الحكومة العربية الهاشمية] فلما تم استخلاص البلاد من سيطرة الأشراف في ذلك العام تألفت على انقاض الملك الهاشمي « المملكة الحجازية » يجمعها بالسلطنة النجدية روابط وثيقة مؤلفة من وحدة البلاد الجغرافية واشتراك اهلها في النسب والدين واللغة والوحدة العنصرية ، وفوق كل ذلك تربط الواحدة بالأخرى شخصية الجالس على العرش « الملك عبد العزيز : ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها » .

صلة الحجاز بنجد

كانت المملكة الحجازية والسلطنة النجدية وملحقاتها [وقد انقلبت السلطنة المذكورة في شهر رجب ١٣٤٥ هـ بعد اجتماع عقد في الرياض لهذا الغرض – مملكة باسم المملكة النجدية وملحقاتها] من الوجهتين الحقوقية والقانونية مؤلفة من مملكتين مستقلتين لكل منهما أوضاعها وحكومتها وطراز ادارتها ، تجمع بينهما رابطة العرش المشترك وشخص الجالس على العرش كما كانت الحال بين الممالك الأوروبية المتحالفة مثل النمسا والمجر وغيرها . ولكن السياسة الخارجية كانت دائماً مشتركة وكذلك شؤون الدفاع والبريد .

ذلك من الوجهة الحقوقية . وأما من حيث الواقع فقد كانت المملكتان بلاداً تكاد ان تكون واحدة في كل امر من مقومات حياتها الدولية المشتركة وأماني أهلها وآمالهم . ولا أعلم ان أحداً فكر في تعيين حدود ينتهي عندها وضع هذه المملكة ويبدأ وضع تلك ، كما انني لا اعلم ان احداً فكر في اقامة حواجز جمركية أو إدارات مستقلة تعنى بشؤون كل منهما على انفراد

غير ان هنالك فرقاً أساسياً كان ظاهراً في شكل الحكومة واوضاعها في المملكتين. فقد حافظت نجد على أوضاعها القديمة المتوارثة، وسارت في الادارة على النحو الذي يوافق امزجة السكان ويلائم طباعهم، وبهـــذا الاعتبار كان ينظر الى المملكة الحجازية كأنها حكومة عصرية حديثة في تشكيلاتها الحكومية مما لم يكن له مثيل في نجد.

وبناء على ذلك سنت تعليمات أساسية عام ١٣٤٥ هـ (١٩٢٦ م)، وجعلت دستوراً معمولاً به في المملكة الحجازية فقط كما انه سن نظام خاص بالتابعية – وجعلت أحكام ذلك النظام سارية على المملكة الحجـازية دون المملكة النجدية وملحقاتها. وظلت الحال على هذا المنوال من عـــدم الاستقرار في العلاقات الدستورية والحكومية بين المملكتين بضع سنوات حتى رؤي أنه لم يبق داع قط لبقاء تلك الفروق الشكلية في الاوضاع ما دامت الوحدتان العنصرية والدينية وما دام الملك واحداً والمصلحـة المشتركة والماضي والتاريخ يجمع بينهما، فصدر أمر ملكي كريم في ١٩ جمادى الأولى ١٣٥١ هـ (٢١ سبتمبر ١٩٣٢ م) يدمج المملكتين في مملكة واحدة تحت اسم جديد جامع مانع «هو المملكة العربية السعودية».

التعليمات الاساسية للحجـــاز

في ٢١ صفر عام ١٣٤٥ هـ (١٩٢٦ م) صدرت التعليمات الاساسية للمملكة الحجازية ونص في القسم الأول منها على وحدة المملكة وشكلها وعاصمتها ولغتها . وجاء في المادة الثانية منها : « ان الدولة العربية الحجازية ؛ دولة ملكية شورية اسلامية مستقلة في داخليتها وخارجيتها » .

ونصت مواد القسم الثاني على ان : « تكون جميع ادارة المملكـة الحجازية بيد صاحب الجلالة الملك (عبد العزيز الأول) ابن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ، وجلالته مقيد باحكام الشرع الشريف » .

ونصت المادة السادسة على ان : « الاحكام تكون دوماً منطبقة على كتاب الله وسنة رسوله وما كان عليه الصحابة والسلف الصالح » .

ونصت المادة السابعة على ان : « يعين من قبل صاحب الجـلالة الملك (نائب عام) وبقدر اللزوم مديرون ورؤساء لادارة أمور المملكة » .

ونصت مواد القسم الثالث على أمور المملكة فجاء في المادة الثامنة ما يأتي : تنقسم أمور المملكة الحجازية الى ستة اقسام اساسية وهي :

١ – الأمور الشرعية .
٢ – الأمور الداخلية .
٣ – الأمور الخارجية .
٤ – الأمور المالية .
٥ – امور المعارف العمومية .
٦ – الأمور العسكرية .

ونص القسم الرابع من التعليمات الأساسية على المجـالس في المملكة وهي : مجلس الشورى بمكة ومجلس المدينة ومجلس جدة ومجالس النواحي ومجالس القرى والقبائل .

ونصت الاقسام الاخرى على انشاء ديوان للمحاسبات ومفتشية عامة كما نص بعضها على المأمورين والمجالس البلدية واللجان الادارية . وجاءت التعليمات كاملة في ٧٩ مادة في تسعة اقسام .

ومع ان هذه التعليمات ظلت دستوراً الى حين اندماج الحجاز رسمياً في المملكة العربية السعودية عام ١٣٥١ هـ فانه قد طرأ على بعض اقسامها تعديلات عديدة في أوقات مختلفة نذكرها فيما يلي :

التعديلات الدستورية

أول تعديل أدخل على التعليمات الاساسية للمملكة الحجازية كان في ٢٥ رجب عام ١٣٤٥ حينما اذيع في العدد ١٢١ من جريـــدة أم القرى الصادر في ٦ شوال ١٣٤٥ ان لقب الملك أصبح «ملك الحجاز ونجـد وملحقاتها» .

والتعديل الثاني حصل في ٩ محرم ١٣٤٦ حينما وضـع نظام جديد لمجلس الشورى حل محل القسم الخاص بذلك من القسم الرابع من التعليمات الاساسية .

ثم تعدلت المادت ١٤ من التلعيمات الاساسية الخاصة بلجنة ادارة الحج بموجب نظام خاص أصدرته الحكومة عام ١٣٤٩ بشأن تلك اللجنة .

وقد حصل تعديل ضمني آخر للمواد ١٧و١٨و١٩ من التعليمات الاساسية حينما حولت مديرية الشؤون الخارجية الى وزارة أطلق عليها اسم وزارة الخارجية اعتباراً من غرة رجب ١٣٤٧ .

وحصل تعديل آخر في التعليمات الاساسية بالنسبة الى المواد ٢٠ و٢١ و٢٢ فيما يتعلق بامور المالية التي صدر بها نظام مخصوص جعلت المالية بموجبه وكالة عامة ثم تحول هذا الاسم عام ١٣٥٢ الى اسم جديد هو وزارة المالية .

وقد أبطل مفعول القسم الســادس من التعليمات وهو القسم الخـاص بوظائف المفتش العام بسبب الغاء وظيفته ، كما ان اقســاما كثيرة من هذه التعليمات أصبح مهملا وأقساماً أخرى لم يجر تطبيقهـا مثل القسم الخاص بديوان المحاسبات . فانه في أوائل عام ١٣٤٦ صدر أمر بايجاد

ديوان للمحاسبات وتعين لرئاسته شخص لم يلبث في الوظيفة الا أياماً ثم سكت عن المشروع وأهمل مثل سائر الاحكام الواردة في التعليمات .

وفي ١٩ شعبان ١٣٥٠ صدر نظام خاص بتأليف مجلس الوكلاء وقد جاء نظام مجلس الوكلاء ناسخاً أو معدلاً لاحكام كثيرة من التعلـيمات الأساسية ، فانه نص على تأليف المجلس من رئيس المجلس ووكيل الخارجية والمالية والشورى (المادة الأولى) . وجعل النائب العام ذا صفتين صفة النيابة في غياب الملك وصفة رئيس مجلس الوكلاء في حضوره (المادة الثانية) وجعلت سلطة المجلس مستمدة من جلالة الملك وجعل الوكلاء مسؤولين بالتضامن لدى جلالته عن السياسة العامة للدولة وكل منهم مسؤول ايضاً عن أعمال وزارته (المادة الخامسة) .

وفصلت وظائف الدولة كما عرفت في المـادة التاسعة من التعلـيمات الاساسية وجعل لها مرجعان الاول مجلس الوكلاء ويعنى بجميع ماله علاقة بالصلة مع جلالة الملك وربطت به أيضاً وزارة الخارجية والمالية والعسكرية والشورى والداخلية والقضاء بينما كان ارتباط اكثر هذه الدوائر بجلالة الملك مباشرة والمرجع الثاني وزارة الداخلية وقد جعلت مرجعا للصحة والمعارف والبريد والبرق والكرنتينات والشرطة والمحاكم والبلديات (المواد ١٦ و ١٧) وحولت النيابة العامة الى وزارة الداخلية وأصبح أمم الديوان (ديوان النائب العام ورئاسة مجلس الوكلاء . المادة ٢٠) .

مما ذكرنا يظهر جلياً ان التعديلات التي أدخلت على التعلـيمات الاساسية قد الغت صراحة أو ضمناً أكثر مواد التعليمات وما لم يلغ منها أصبح مهملا لا ينفذ .

على أن أهم التعديلات التى تنـاولت التعليمات الاساسية بالهـدم والتعديل هي التي طرأت في ٢٠ جمادى الاولى عام ١٣٥١هـ(ديسمبر ١٩٣٢م) حينما نشر الامر الملكي الكريم بتوحيد اجزاء المملكة الحجازية والنجدية وملحقاتها وضم بعضها الى بعض تحت اسم المملكه العربيـة السعودية .

ان التعديل المشار اليه لم يقتصر على ازالة الصفة الانفرادية التي كانت للمملكة الحجازية فحسب بل انه قضى بدمج اجزاء المملكة وتوحيدها واعتبارها مملكة جديدة . وكانت النتيجة الطبيعية لذلك عدم امكان تطبيق حكم التعليمات بالكلية وجاء في الأمر الكريم نص يقضي بوضع تعليمات اساسية جديدة كما هو موضح في الفقرة الآتية .

نظام توحيد اجزاء المملكة

في اليوم الثاني عشر من شهر جمادى الاولى عام ١٣٥١ اجتمع لفيف من الوطنيين في الطائف وحرروا الصك التاريخي الآتي :

الحمد لله وحده .

انه لما كان في هذا اليوم الثاني عشر من شهر جمادى الاولى من عام الواحد والخمسين والثلاثمائة والالف من هجرة صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم ، اجتمع الموقعون ادناه للبحث والمذاكرة في امر فيه عز ومنعة وشرف والفة ووضع قرار فيه يرفعونه الى سدة حضرة صاحب الجلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ، نصره الله وايد ملكه ، ذلك ان الله سبحانه وتعالى قد خص هذه البلاد بين شقيقاتها الاقطار العربية ، فكانت اشرف صقعاً ، وأوسع رقعة واعز نفراً واوفر خلقاً وعداً ، واظهر استقلالاً وسؤدداً واقدر على مواجهة الملمات والكوارث واسبق الى الغايات والمصالح ، ووهب اهلها مزايا لم تكن لسواهم فجاءوا عنصراً عربياً واحداً في اصله واحداً في عاداته وتقاليده ، واحداً في دينه وإسلامه ، واحداً في تاريخه وعنعناته ، ففي البلاد باجمعها ما يوحدها ويجعلها وحدة عنصرية كاملة ويجعل اهلها امة واحدة لا فرق بين من أتهم منهم ومن أنجد ، ومن أغور ، ومن أحجز ، ومن أيمن . فلما كانت حال البلاد وأهلها كما مر وكان لها هذا المقام الممتاز بين سائر الاصقاع والامصار التي يقطنها العرب وكانت اوضاعها الحكومية الراهنة لا تتلاءم مع طبيعة الوحدة التي هي واملوها عليها ، وكان اسمها الحاضر وهو (المملكة الحجازية والنجدية وملحقاتها) لا يعبر عن الوحدة العنصرية والحكومية والشعبية الواجب اظهارها فيها ولا يدل إلا على مسميات لأصقاع جغرافية لبعض اقطار

العرب تقصر عن الاشادة بالحقيقة الواقعة المشار اليها آنفاً ، ولا يرمز الى الاماني التي تختلج في صدور ابناء هذه الامة للاتحاد والائتلاف بين جميع الناطقين بالضاد على اختلاف اقطارهم وتباعد امصارهم ، ولما كانت الاوضاع الشكلية المشار اليها لا تدل على الروابط العميمة الكائنة بين افراد السكان ولا على التضامن الموجود بينهم على ما فيه عز البلاد وتعاليها (كما ظهر ذلك جلياً في التضامن في حوادث ابن رفادة الاخيرة) ولا على الارتباط الحقيقي بين شقي المملكة المهيبين تحت ظل جلالة الجالس على العرش فان المجتمعين يرفعون بكمال الخضوع الى سدة حضرة صاحب الجلالة امنيتهم الاكيدة في ان يتكرم باصدار الارادة السنية بالموافقة على تبديل اسم المملكة الحالي الى اسم يكون اكثر انطباقا على الحقيقة وأوضح اشارة الى الاماني المقبلة وأبين في الاشادة بذكر من كان السبب في هذا الاتحاد ، والاصل في جمع الكلمة وحصول الوحدة وهو شخص جلالة الملك المفدى وذلك بتحويل اسم (المملكة الحجازية والنجدية وملحقاتها) الى اسم (المملكة العربية السعودية) الذي يدل على البلاد التي يقطنها العرب ممن وفق الله جلالة الملك [عبد العزيز السعود] الى توحيد شملهم وضم شعثهم هذا ، ولما كان الاستقرار والديمومة والثبات من الشروط الاساسية التي تستهدفها الامم في حياتها السياسية والاجتماعية والتي لا امل بمواجهة صروف الحدثان وكوارث الدهر الا بها والتي لا تقوم لبلاد ولا لأمة بدونها قائمة كما هو مشاهد في تاريخ الامم والحكومات والدول التي اهملت مثل هذا الامر الخطير وما آلت اليه من سوء المنقلب والمصير فإن المجتمعين يتقدمون الى سدة صاحب الجلالة الجالس على العرش اطال الله بقاءه وأمد في حياته باستعطاف آخر مؤداه ان يتفضل جلالتـــه باصدار الامر

الكريم بالموافقة على سن نظام خاص بالحكم وتوارث العرش لكي يعلم الجميع من صديق وعدو ، وقريب وبعيد ، ان هذا الملك موطد الاركان ثابت الدعائم لا تزعزعه العواصف ، ولا تثني عوده الايام ، وجلالته أطال الله عمره اول من يقدر اهمية هذا الامر الخطير وفوائده العميمة في داخل البلاد وخارجها وتقوية مركزها الادبي والمادي . والله تعالى نسأله ان يوفق جلالة الملك المفدى الى ما فيه الخير والصلاح .

التواقيـــــــــــــع

فؤاد حمزه ، صالح شطا ، عبدالله الشيبي ، محمد شرف رضا ، عبد الوهاب نائب الحرم ، ابراهيم الفضل ، محمد عبد القادر مغيربي ، رشيد الناصر ، احمد باناجه ، عبدالله الفضل ، خالد ابو الوليد القرقني ، محمد شرف عدنان حامد رويحي ، حسين باسلامه ، محمد صالح نصيف ، عبد الوهاب عطار .

وفي ١٧ جمادى الاولى اصدر جلالة الملك المعظم الامر الملكي الآتي تحت رقم ٢٧١٦ :

بعد الاعتماد على الله ، وبناء على ما رفع من البرقيات من كافة رعايانا في مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها ، ونزولا على رغبة الرأي العـــام في بلادنا ، وحباً في توحيد اجزاء المملكة العربية أمرنا بما هو آت :

المادة الاولى – تحول اسم «المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها» الى اسم «المملكة العربية السعودية» ويصبح لقبنا بعد الآن «ملك المملكة العربية السعودية» .

المادة الثانية – يجري مفعول هذا التحويل اعتبارا من تاريخ اعلانه .

المادة الثالثة – لا يكون لهذا التحويل اي تأثير على المعـــاهدات والاتفاقات والالتزامات الدولية التي تبقى على قيمتها ومفعولها وكذلك لا

يكون له تأثير على المقاولات والعقود الافرادية بل تظل نافذة .

المادة الرابعة – سائر النظامات والتعليمات والاوامر السابقة والصادرة من قبلنا تظل نافذة المفعول بعد هذا التحويل .

المادة الخامسة – تظل تشكيلات حكومتنا الحاضرة سواء في الحجاز ونجد وملحقاتها على حالها الحاضر مؤقتاً الى ان يتم وضع تشكيلات جديدة للمملكة كلها على اساس التوحيد الجديد .

المادة السادسة – على مجلس وكلائنا الحالي الشروع حالا في وضع نظام اساسي للمملكة ونظام لتوارث العرش ونظام لتشكيلات الحكومة وعرضها علينا لاستصدار أوامرنا فيها .

المادة السابعة – لرئيس مجلس وكلائنا ان يضم الى أعضاء مجلس الوكلاء أي فرد أو أفراد من ذوي الرأي حين وضع الانظمة السالفة الذكر للاستفادة من آرائهم والاستفادة بمعلوماتهم .

المادة الثامنة – اننا نختار يوم الخميس الواقع في ٢١ جمادى الاولى سنة ١٣٥١ الموافق لليوم الاول من الميزان يومـــا لاعلان توحيد هذه المملكة العربية ونسأل الله التوفيق .

صدر في قصرنا في الرياض في هذا اليوم الســـابع عشر من شهر جمادى الاولى سنة ١٣٥١ .

(التوقيع) عبد العزيز

بأمر جلالة الملك
نائب جلالته
فيصل

الوضع الراهن

على الرغم من انقضاء بضع سنوات على صدور الأمر الملكي بتوحيد أجزاء المملكة وتسميتها بالمملكة العربية السعودية وبوضع نظام اساسي للبلاد باجمعها على أساس الوحدة الجديدة واحداث تشكيلات ادارية جديدة تكون أكثر انطباقا على الحالة الراهنة واتساقا مع الاوضاع الحكومية العصرية فان النظام المذكور لم يصدر ومن المنتظر صدوره قريبا .

أما الموقف الراهن فيتلخص في ان السلطة العليا في الدولة ما زالت كما كانت في التعليمات الاساسية لمملكة الحجاز : أي ما دامت في يدي حضرة صاحب الجلالة الملك عبد العزيز المقيد فقط باحكام الشرع الشريف، ولجلالته مجلس وزراء اسمه مجلس الوكلاء يستمد سلطته من جلالته بموجب نظامه المخصوص وهو يتألف في الوقت الحاضر من المذكورين ادناه :

سمو الامير فيصل
الشيخ عبدالله السليمان
« حمد السيمان
« عبدالله الفضل
« عبد العزيز بن ابراهيم
« فؤاد حمزة

وينضم اليه مدة وجود حضرة صاحب الجلالة الملك في الحجاز رئيس الشعبة السياسية في الديوان الملكي .

ولمجلس الوكلاء لجنة دائمة تنظر في الشؤون المعروضة على المجلس وتعد القرارات اللازمة بشأنها .